جامعة سوهاج
كلية التربية
مجلة شباب الباحثين

واقع دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً

"دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج"

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول تربية)

إعداد

أ.د/ فيصل الراوي طابع
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كليــة التــربية –جامعة سوهاج

أ.د/ حمدي السيد عبد اللاه
مدرس اصول التربية
كليــة التــربية –جامعة سوهاج

أ / أحمد على محمد عبد المحسن
باحث دكتوراه – قسم أصول التربية

تاريخ الاستلام : ١ يوليو ٢٠٢٠ - تاريخ القبول: ٢٥ يوليو ٢٠٢٠

DOI :10.21608/JYSE.2021. 131437

ملخص :

هدفت الدراسة الحالية إلي محاولة الوقوف على واقع أدوار مؤسسات المجتمع المدنى تجاه مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج ، والكشف عن المعوقات التي تحد من إسهامات مؤسسات المجتمع المدنى تجاه تلك المشكلات ،وذلك في ضوء مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك لمناسبته لنوع الدراسة باعتباره أكثر المناهج البحثية ملائمة لنوع الموضوع ، وتم إعداد استبانه تم تطبيقها على عدد٢٦٢ فرد من العاملين بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج (الإدارة المدرسية والأخصائيين الاجتماعيين) وتوصلت الدراسة إلي عدة من النتائج كان من أهمها التالي :

- **محدودية دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقرا بسوهاج.**
- **اقتصار دور الجمعيات الأهلية على تقديم الإعانات والمساعدات للفقراء والمحتاجين**
- **محدودية دور نقابة المعلمين فى مواجهة مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقرا بسوهاج.**
- **اقتصار دور نقابة المعلمين على تقديم الإعانات والمساعدات لأعضائها فى حالات الزواج والمرض.**
- **محدودية دور الأحزاب السياسية فى مواجهة مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقرا بسوهاج.**
- **اقتصار دور الأحزاب السياسية على عمل المعارض و المسابقات وإصدار المجلات والنشرات .**
- **محدودية دور مراكز الشباب فى مواجهة مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقرا بسوهاج.**
- **اقتصار دور مراكز الشباب على عمل المسابقات والرحلات والمعسكرات الافراد المجتمع.**

Abstract of the study :

- **The study aimed to try to monitor the reality of the roles of of The Civil Society institutions towards Educational problems in the most poorest villages and help the government to face some Educational problems inside it Then putting a strategic plan to assure the role of The Civil Society institutions in facing the Educational problems in the most poverty villages in Sohag Governorate The study used the descriptive approach as it is the most appropriate for the type of the study and the nature of the subject Research tools were applied a number of employees in the basic educational schools at the poorest villages .**

The study has come to several findings the most important of which are the following :

- **The Limited role of "the civil charities" in facing the educational problems in the most poverty villages in Sohag .**
- **The main role of "the civil charities" focuses on giving subventions and backsides for the poor and needs .**
- **The Limited role of " Teachers syndicate " in facing the educational problems in the most poverty villages in Sohag .**
- **The main role of "Teachers syndicate" focuses on giving subventions and backsides for the members in cases of marriage and illness .**
- **The Limited role of " Political Parties " in facing the educational problems in the most poverty villages in Sohag .**
- **The main role of " Political Parties " focuses on holding fairs , Exhibitions , competitions and publishing magazines and leaflets .**
- **The Limited role of " Youths Centers " in facing the educational problems in the most poverty villages in Sohag .**
- **The main role of " Youths Centers " focuses on holding competitions, Journeys , Camps for individuals and Society .**

مقدمة:

للتعليم دور أساسي في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الأمر الذي يجعل كل الدول تعمل بصورة دورية على مراجعة أنظمتها وسياساتها التعليمية من أجل تحسينها وجعلها تواكب متطلبات العصر والتغيرات السريعة والمتلاحقة في شتي مناحي الحياة ، وكذلك للخروج بالتعليم من إطاره التقليدي الجامد المرتكز على المعلم إلي إطار حديث مرن يكون الاهتمام فيه مرتكز حول المتعلم واحتياجاته ومراعاة خصائصه وظروف بيئته التى يعيش فيها .

وعلى الرغم من الجهود التى تبذل من جانب وزارة التربية والتعليم في مصر المتمثلة في التوسع الكمي مثل بناء المدارس الجديدة لتقليل كثافات الفصول، وتزويدها بالتكنولوجيا المتطورة وكذا الجهود المبذولة في التوسع الكيفي متمثلة في تطوير المناهج بناءً على توصيات مؤتمرات تطوير التعليم أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤ وإعداد المعلم وتدريبه عام ١٩٩٦، إلا أنه من استقراء الأدبيات والدراسات التربوية ، يمكن ملاحظة أنها في معظمها أرجعت مشكلات النظام التعليمي في مصر الى عدم استقرار السياسات التعليمية ووجود فجوة بين النظرية والتطبيق في مجال السياسات التعليمية (منار إسماعيل ، ٢٠٠٥ : ٢-٣).

وتتطلب عملية إصلاح منظومة التعليم وتطويرها تبنى الحكومة بعض المداخل الحديثة والتي يأتى فى مقدمتها التخطيط الاستيراتيجى والذي يبنى على النظر فى اولويات التحسين والتطوير، ويساعد على وضع أهداف محددة وواضحة مستندة إلى تحليل للبيئة الداخلية والخارجية للمنظومة بما يمكنها من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والتعرف على الفرص المتاحة والتهديدات وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يحقق الإصلاح والتطوير للعملية التعليمية ، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه منظومة التعليم فى مصر.

ولقد كان من أهم غايات الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي فى مصر ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ – ٢٠١١ / ٢٠١٢ إتاحة التعليم لكل متعلم فى كل مكان حسب قدراته واستعداداته وميوله مع ضمان عدالة الإتاحة للجميع والجودة بالإضافة إلى ملائمة المبنى المدرسي لعمليتي التعليم والتعلم من الكثافات والتجهيزات والإمكانيات(المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٨ : ٨).

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٧ : ٦٩) الى أنه علي الرغم من التوسع الذي شهده نظام التعليم في مصر من حيث الإنفاق على التعليم قبل الجامعي الذي زاد بمقدار

الضعف ما بين عامي ١٩٩٦ / ٢٠٠٠ وارتفع من ٨.١ مليار جنيه مصري الى ١٦.٦ مليار جنيه بالإضافة الى زيادة عدد المدارس التى شيدت إلا انه لا تزال أوجه القصور في نظام التعليم يتضح في سوء الخدمات التعليمية المقدمة ويرجع ذلك الى المركزية الشديدة .

ولتناول نواحي القصور في التربية والتعليم وبخاصة في التعليم الأساسي يأتي في قائمة الأولويات زيادة أعداد الأطفال الذين لهم حق الالتحاق بالتعليم في المدارس وأيضا كي يحصل كل من يلتحق بمرحلة التعليم الأساسي على المواد والمهارات والمعارف والقيم التى يقدمها له المنهج المدرسي بشكل جيد، ومن هنا تظهر مشكلة توفير مكان لكل طفل يصل الى سن التعليم في مدرسة أقرب ما يكون الى بيته (عبد الحكم الخزامى ، ٢٠٠٧ : ٧-٨) ، وهذا ما تسعى إليه الدولة جاهدة من حيث تبنيها لمشروع الإتاحة الذي يهدف الى توفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع الأطفال في مصر فى جميع المستويات والمجتمعات فقيرة أو غنية من خلال دعم بناء المدارس، وزيادة الفرص لتعليم الفتيات ، ومحو الأمية للكبار ، وإنشاء المدارس المجتمعية ، ودعم الطفولة المبكرة ، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة .

ولقد ذكرت الخطة الاستراتيجية للتعليم(٢٠١٤/ ٢٠٣٠ : ١٥) "أن الزيادة المضطردة في أعداد السكان قد ألقت بأعباء متزايدة في الطلب على التعليم؛ مما أدى إلى اتجاه الدولة للتوسع الكمي على حساب الإنفاق على عناصر الجودة التعليمية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضعف التجهيزات المدرسية، والمناهج، والبرامج، وطرائق التدريس، والوسائل، وكفايات المعلمين، والمدراء، وأنظمة وأساليب وأدوات التقييم" .

لقد أصبحت التنمية في العالم المعاصر تقوم على المساواة بين فئات المجتمع إلا أنها تنحاز للفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود بهدف تقويتها ، ومع بداية القرن الجديد نجد أن الفقر ما زال مشكلة عالمية تمتد بين سكان العالم الذين يبلغون ٦ مليارات منهم ٢.٨ مليار يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، وكذلك ١.٢ مليار يعيشون على أقل من دولار في اليـوم(البنك الدولي ، ٢٠٠٠ : ١١-١٢) الأمر الذي أدى الى اهتمام الكثير من الباحثين بدراسة الفقر ومؤشراته وزواياه المختلفة والعوامل التي يرتبط بها داخل المجتمع مثل حجم الأسرة ومقدار الاستهلاك ونسبة التعليم والحالة الصحية مما أدى الى اعتقاد الكثير من الناس أن الفقر هو السبب الرئيس في إعاقة جهود التنمية في أي مجتمع وهذا ما يظهر جليا فى مصر وبخاصة فى القرى والنجوع والتوابع بأرياف الوجه البحري و الصعيد خاصة

الذي عانى وما يزال يعانى من الحرمان من أبسط متطلبات المعيشة وألقى بظلاله على العملية التعليمية فى هذه المناطق.

وتقول الأرقام أن ٢٠% من السكان في مصر يملكون ٨٠% من الثروة القومية للبلاد وفى المقابل أفقر ٨٠% من السكان في مصر لا يملكون سوى٢٠% من الثروة بالبلاد ، وأن نسبة الفقر المدقع في مصر حسب الإحصاءات الدولية كما جاء في تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هي ٣٢.٤ % ، وأن ٧٧% من الفقراء في مصر يقيمون في الأرياف والقرى وأن أكثر من ٧٥٠ قرية من الـ ١٠٠٠ قرية الأكثر فقرا توجد في صعيد مصر(البيومي محمد،٢٠١٠ : ١٥)

ومن هنا نجد أن تحقيق المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل ورعاية الفقراء والتي تسعي الى تحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن الوصول الى فرص تعليمية متكافئة لكل فرد في المجتمع يوجب السعي لتطوير النظام التعليمي والسياسة التعليمية من خلال فصل التعليم عن السياسة ، وعدم الربط بين خطط التعليم والوزارات المتغيرة فالخطط والأبحاث والدراسات تحتاج الى وقت كبير حتى يتم تنفيذها ووقت أكبر حتى تخرج ثمارها .

وعلى الرغم من مضاعفة الموارد التى خصصتها الدولة للإنفاق على التعليم عدة مرات خلال السنوات السابقة إلا أن الجميع يدرك العديد من الظواهر السلبية التى أصابت قطاع التعليم بمختلف مراحله ، وهو ما يقف عقبة في سبيل تحقيق التعليم للأهداف المرجوة منه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ، وتحسين متوسط دخل الفرد والمساهمة في بناء مواطن فاعل ويشارك في خدمة وطنه (حسام بدراوي ، ٢٠٠٧ : ١٥) .

وإذا كانت هذه العقبات والتحديات تواجه التعليم في مصر بصفة عامة فالأمر يزداد ضراوة في القرى الأكثر فقراً ، والتي تكتظ بالمشكلات في شتى مناحي الحياة وهى التى تم تصنيفها من القرى الأكثر فقراً حسب معايير النقص في البنية التحتية ونقص في الموارد والامكانات وهذا النقص يلقى بظلاله على النظام التعليمي في هذه القرى مما يجعل المؤسسات التعليمية تكتظ بالمشكلات التى تمنعها من تحقيق أهدافها .

وتشير الإحصاءات أن مصر تعد ضمن ١٨٨ دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية وقبلت أن تعمل من أجل تحقيقها حيث التزمت بمنع التسرب من التعليم والقضاء على الأمية وتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥م ، ومن أهم غايات هذا الالتزام كفالة تمكين الأطفال في

كل مكان (ذكور وإناث) من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥م ، ولكن يعتبر الفقر من أهم الأسباب التى تؤثر في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي ، ففي مصر بلغت نسبة الأمية ٣١.٣% عام ٢٠٠٠م تراوحت هذه النسبة بين ٤٥% من الفقراء، ٢٤.٨% بين غير الفقراء مع وجود اختلافات واضحة لصالح أطفال الحضر على حساب أطفال الريف من حيث نسبة الالتحاق (شيماء أحمد ، فاطمة الزهراء ، ٢٠٠٩ : ٨-٩) .

يذكر التقدير الإحصائي الصادر عن (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مارس ٢٠١٣م : ٨) أن إجمالي عدد المناطق المحرومة من التعليم الأساسي ١٠.٣ ألاف منطقة محرومة ، بما يمثل ٢٤.٧% من إجمالي القرى والتوابع في مصر، وقد تم تقدير عدد الفصول المطلوبة لتوصيل الخدمة التعليمية للمناطق المحرومة حتى عام ٢٠١٧م وبلغ ذلك العدد ٤١.٢ ألف فصل بتمويل ٩.١ مليار جنيه ، كما يقدر عدد الفصول المطلوبة لمواجهة الزيادة السكانية حتى عام ٢٠١٧م نحو ٣١.٢ ألف فصل بتكلفة إجمالية ٦.٩ مليارات جنيه

وعلى الرغم مما قامت به الدولة من بناء مدارس لاستيعاب الزيادة السكانية المطردة وكذا توسعها في بناء مدارس التعليم المجتمعي وهى ما تسمى مدارس الفرصة الثانية لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالمدرسة الابتدائية إلا أن الأزمة ما زالت قائمة ولن تستطيع الحكومة وحدها حلها وذلك لمحدودية الإمكانيات والأزمات المالية التي تعصف بالدولة مما يستدعى تدخل أطراف أخري لحل أزمة كفالة التعليم لكل فرد في الدولة كي تساعد الدولة على حل مشكله الاستيعاب ومحاولة سد القصور من قبل الحكومة في العملية التعليمية وهذه الأطراف هي مؤسسات المجتمع المدني والتي من ضمن أهدافها تنمية المجتمع ورعاية أفراده .

ولقد شاع مصطلح مؤسسات المجتمع المدني وظهر في تسعينات القرن الماضي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهر كسلطة خامسة خارج الحكم في الدولة الحديثة وهى عبارة عن شبكات غير حكومية تتشكل من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف ترسم مسبقا لتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشته ، وكذلك رفع الجور الذي يقع علي بعض الشرائح والفئات من المجتمع وضمان لحقوق الإنسان داخل المجتمع (محمد الفاتح العتيبي ، ٢٠٠٩)

ويعنى ذلك اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي مجموعة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة ، وهدفها تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة

إنسانية مختلفة لعل من أهم مقوماتها أنها تقوم علي العمل الإرادي الحر التطوعي ، وأنها لا تسعي للوصول للسلطة ، ولا تستهدف أرباح مادية وأنها تتواجد في أشكال تيارات متعددة الاتجاهات تشمل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومراكز الشباب و البحوث وحقوق الإنسان .

ويعد العمل التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في نهوض المجتمعات في العصر الحالي ويكتسب أهمية يوما بعد يوم لاسيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب مما أدى الى بروز دور العمل الاجتماعي التطوعي لسد تلك الفجوة حيث لم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها مما استدعى وجود جهة أخري تساند الحكومة وتكمل دورها وهى ما يطلق عليها منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية وفى أحيان كثيرة يكون دور هذه المنظمات سباقاً وليس تكميلياً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها(أحمد ابراهيم ملاوي ، ٢٠٠٨ : ٢٥٦) .

مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار وهى انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي وكذا توفير خدمات التعليم والعلاج ، وقد بدأت الحكومات تعانى من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء أدوارها التي صارت عبئاً ثقيلاً عليها مما مهد الى ظهور تلك المنظمات (*Elizabeth Baris : 2006 : 322- 323)* .

إن وظائف مؤسسات المجتمع المدني تتكامل مع وظائف الدولة ويمكن القول أن هناك ما يشبه تقسيم المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بحيث يسد أي منهما القصور في دور الأخر لتحقيق نفس الغاية وهى حفظ كيان المجتمع والارتقاء به ، والملاحظ أن العملية التعليمية والمدارس على وجه العموم وفى القرى الأكثر فقراً على الأخص تكتظ بالمشكلات التى يصعب علي الحكومة بمفردها حلها لذا فهي تحتاج الى يد أخري تساعدها في التغلب على هذه المشكلات هذه اليد لا تهدف الى الربح وهى مؤسسات المجتمع المدني وذلك لأن هدفهما واحد .

ولقد ذكر (محمد الأصمعي محروس ، ٢٠٠٥ : ٢٨٧) " أنه لكي ترقى العملية التعليمية وتحقق التنمية الثقافية والمهنية ، علينا زيادة رقعة المشاركة المجتمعية فى جوانب التعليم وتحقيق اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية لأنها تحقق إدارة فعالة وتوسع قاعدة المسئولين وتنتج قيادات جديدة قادرة على اتخاذ القرار، وتتيح الوقت للوزارة للتفرغ للتخطيط ومتابعة تنفيذ الأداء "

وقد أوصت دراسة (خلف أحمد مبارك ، ٢٠٠٠ : ٩٧-٩٨) " بزيادة الاهتمام من جانب المنظمات المجتمعية لتعويض قصور المنظمات الحكومية في العملية التعليمية وقصور المدارس في مصر في مواجهة المشكلات التربوية والسلوكية الشائعة لدى تلاميذها كالسلوك العدواني والعنف والميل الى التخريب والفوضى والمشكلات الاجتماعية والأخلاقية واضطرا بات النضج الاجتماعي والعديد من المشكلات التى تواجه المدرسة .

ومع التطور والتغير السريع فى الحياة وتغير حاجات التلاميذ تبعا لتغير الحياة نجد الفجوات والمشكلات فى المدارس تزداد بشكل كبير الأمر الذى يصعب على الحكومة بمفردها التعامل مع هذه المشكلات ، وتظهر الحاجة الى من يساندها فى تحقيق الدور المطلوب منها وهى مؤسسات المجتمع المدني والتي تشترك فى الهدف مع الحكومة وهو تحقيق التنمية للمجتمع فى جميع الجوانب ، ولكن يلاحظ أيضا القصور من قبل هذه المؤسسات فى أداء الدور المطلوب منها وبخاصة تجاه مشكلات التعليم رغم اعتبار التعليم قضية قومية يجب تضافر جميع الجهود لتحسين منظومة التعليم .

ولقد كان من أبرز نتائج دراسة (*Jonathan Makuwira* ، *2004* : *226*) احتياج المنظمات غير الحكومية إلى تفعيل دورها فى تيسير التنمية التشاركية خاصة فى مجال التعليم الأساسي وتخفيف حدة الفقر وأعزى الباحث القصور فى أداء ادوار المنظمات غير الحكومية فى ملاوي الى حداثتها وقلة خبرتها وعدم وجود فلسفة واضحة وآليات يمكن من خلالها تحقيق أعلى عائد تعليمي وتربوي .

ومن هنا فان نظام التعليم في مصر يواجه مشكلات جسام ، وتحديات عظام ، هوت بكل مكونات العملية التعليمية إلى منحدر سحيق ، ونشرت الفوضى والعشوائية والتخبط في كل مراحلها ، مما يولد الإحساس أن المجتمع يفتقد سياسة تعليمية واضحة المعالم ، ويظهر ذلك جليا في عدم قدرة الحكومة على استيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن الإلزام بالمدارس

نظرة لقلة عدد المدارس ، وزيادة الأعداد بالإضافة إلى تكدس الفصول بالطلاب وزيادة أعداد المتسربين من التعليم ، وضعف الإمكانيات والوسائل في المدارس، وضعف مهنية المعلمين والقيادة المدرسية وبخاصة في المدارس الموجودة بالقرى الأكثر فقراً والتي تحتاج جهد مضاعف من الدولة لتحسين الخدمات التعليمية المقدمة لتلاميذ هذه القرى التي تكتظ بالمشكلات التعليمية.

ويظهر الدور المحدود الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني تجاه مشكلات التعليم في هذه القرى حيث يقتصر هذا الدور على تقديم المساعدات المادية والعينية للتلاميذ المحتاجين والأيتام ، ولكن المدارس بهذه القرى تحتاج إلى المزيد والمزيد من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات التعليمية التي تواجهها وبخاصة في ظل القصور في أداء الحكومات تجاه هذه القرى المهمشة والتي تعانى من مشكلات في شتى جوانب الحياة والتي تحتاج الدولة إلى يد أخرى تساعدها في مواجهة هذه المشكلات ، ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة والتي من خلالها تحاول أن تضع خطه لتحديد ما يمكن أن تقدمه مؤسسات المجتمع المدني لمؤسسات التعليم في هذه القرى لمواجهة المشكلات التعليمية بها .

مشكلة الدراسة :

لقد كَثُر الحديث خلال السنوات القليلة الماضية عن إصلاح – أو تطوير – التعليم وذلك من أجل إيجاد حلول لما يمر به من صعوبات ، .ولكن هذا الاهتمام المتزايد ينحاز ناحية فئة ويهمل فئة أخرى ، فنجد الاهتمام متباين بين الوجه البحري الصعيد ، بين المدينة والقرية، وبين الحضر والريف ، ويظهر هذا الاختلاف في عدد المدارس والذي يؤثر بدوره على كثافات الفصول ، وممارسة الأنشطة التربوية ، وأداء المعلمين داخل الفصول ، واستراتيجيات التعليم المستخدمة بالإضافة إلى الفرق الواضح في تجهيزات المدارس الأمر الذي يؤثر سلباً على عمليتي التعليم والتعلم بالمدارس الموجودة في الصعيد وبخاصة في الريف و القرى .

إن النظام التعليمي في مصر بكل عناصره ومستوياته يعانى من العديد من المشكلات والتحديات والتي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية ، ومن أهمها والأكثر شيوعاً ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للأسر الأكثر فقراً حيث أن ٣٦.٢% من الأطفال من ذوى الشرائح الفقيرة يرون أن التكاليف هي السبب وراء عدم الالتحاق بالتعليم مقارنة بنحو ٧.٢% من ذوى الشرائح الأغنى على الرغم مما ينص عليه الدستور المصري مجانية التعليم إلا انه يوجد

بعض المصاريف المصاحبة مثل تكلفة الزى المدرسي والمستلزمات مما يمثل عائق أمام الالتحاق بالتعليم وتبلغ نسبة المناطق المحرومة من التعليم الأساسي في مصر حوالي ٢٤.٧% من إجمالي القرى والتوابع في مصر

(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،٢٠٠٧ : ٨) .

ويرى (حامد عمار ، ٢٠٠٦ : ٤٢) انه إذا كان الهدف إتاحة فرص التعليم لكل فرد على أرض مصر فلابد أن يستكمل هذا بإيقاف التسرب من التعليم حتى ينسني للجميع ذكور وإناث الاستفادة القصوى من العملية التعليمية بالإضافة إلى التوسع في المدارس المجتمعية بأنواعها في القرى والنجوع بما يزيد من نسبة الاستيعاب للأطفال في الأماكن النائية ، ويري أن للجان المحلية والجمعيات الأهلية بخاصة في الريف دور في التعاون مع المدرسة لضمان التحاق من هم في سن السادسة بالمدرسة وكذا علاج مشكلات التسرب وعدم الانتظام في المدرسة .

و نظرا لما تعانيه الكثير من القرى والتوابع والنجوع بمصر من النقص الحاد في أساسيات الحياة فكثير من القرى ليس بها أراضى يتم بناء مدارس عليها ومن ثم فالمدارس التي توجد بها مدارس مؤجرة من أفراد أو عائلات في القرية فهي تعتبر منزل أي لا توجد بها المواصفات المطلوبة في المبنى المدرسي ، وعليه فهي تواجه مشكلات كبيرة تمنعها من تحقيق أهدافها أهمها عدم وجود معامل وغرف للأنشطة في معظم الأماكن بالإضافة إلى عدم وجود أفنية فى معظم المدارس .

وتصنف محافظة سوهاج من أفقر محافظات الجمهورية وفقا لمؤشرات الفقر الواردة بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ م وأتضح من هذا التقرير أن أكثر المحافظات فقرا في الوجــه البحري هي (محافظة الشرقية – محافظة البحيرة) أما الوجه القبلي فتمثل في المحافظات التالية (بنى سويف – سوهاج – أسيوط – المنيا – قنا) ويصل نسبة السكان تحت خط الفقر في سوهاج عام ٢٠٠٥ م ٤٥.٨ % (نجوى الفوال ، ٢٠٠٨ : ١٠) .

وهذه الظروف أثرت بالسلب على التعليم في هذه المناطق حيث أن الفقر كثيراً ما يمنع الأطفال من الالتحاق بالتعليم ، وأحيانا أخرى يمنعها من الاستمرار في التعليم بسبب كثرة النفقات أو الرغبة في إلحاق الطفل بمكان يعمل به لتوفير مصدر رزق للأسرة .

ويذكر (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ٢٠٠٧ : ٨-٩) التابع لمجلس الوزراء أن التحديات والمشكلات التي تواجه منظومة التعليم في مصر تتمثل في:-

- ارتفاع تكلفة التعليم - حرمان كثير من المناطق من التعليم الأساسي
- الكثافات الطلابية العالية . – مشكلة تعدد الفترات . - ظاهرة غياب التلاميذ .
– ظاهرة التسرب. - ظاهرة الرسوب المتكرر . - ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين

وهذه المشكلات تزداد في الريف عن الحضر ، وفى الصعيد عن الوجه البحري وتزداد قسوتها في القرى الأكثر فقراً نظراً لما تعانيه هذه القرى من نقص واضح في متطلبات الحياة من ملبس ومسكن ومأكل وعلاج ومصالح حكومية ومؤسسات تعليمية .

وبرغم نجاح السياسات التعليمية نسبيًا فى قدرتها على الاستيعاب ، إلا أننا نجد أن الاحتفاظ بالتلاميذ حتى إنهاء مراحل التعليم الثلاث مازال يحتاج إلى تحسين ، فقد بلغ إجمالي عدد المتسربين من حلقة التعليم الابتدائي بين عام/ ٢٠١٠/٢٠١١ حوالي ٢٨.٨٤١تلميذًا وتلميذة، ووصل إجمالي المتسربين من حلقة التعليم الإعدادية ١٣٠.٥٦٤ تلميذًا وتلميذة ، .وقد بلغ معدل التسرب في حلقة التعليم الإعدادية ٦% ، .ومن بين ٢٧ محافظة هناك ١٤ محافظة نسبة التسرب بها أعلى من المتوسط ، وهى محافظات (مطروح ، شمال وجنوب سيناء، وبنى سويف، وأسيوط، وسوهاج، والبحر الأحمر، والمنوفية، و الفيوم، وقنا، ودمياط، والغربية، والأقصر، والقليوبية) ويتطلب الحل للقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم حزمة من التدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافي. (الخطة الاستراتيجية للتعليم بمصر ٢٠١٤/٢٠٣٠ : ١٩) .

وعلى الرغم من استراتيجية الدولة الخاصة بالاستيعاب والإتاحة وبناء العديد من المدارس سنويا إلا أن الزيادة السكانية الجارفة تفوق أعداد المدارس ولذلك تزداد الكثافات في الفصول الدراسية حتى تكاد تصل الى ٧٠ تلميذ في الفصل الأمر الذي يصعب من خلاله تحقيق نواتج التعلم المستهدفة وبخاصة في القرى حيث غالبية القرى توجد بها مدارس مؤجرة لا تستوفى مواصفات المبنى المدرسي من حيث مساحات الفصول والأفنية والمرافق المدرسية المختلفة وغرف الأنشطة والتهوية والإضاءة والملاعب والمعامل .

ولقد أوصت احدى الدراسات عن تطبيق الاعتماد التربوي في المدارس بضرورة إزالة الحدود بين المدرسة كمبنى مستقل وبين المجتمع ، وحديثا وفى ظل نظام الجودة رسخت

المدرسة مبدأ المشاركة المجتمعية (أحمد ابراهيم ، ٢٠٠٧ : ١٣١) ، فمع تطبيق معايير الجودة بالمدارس لابد من إحداث شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلى ، والذي ينطوي على حصر لاحتياجات المجتمع المحلى من المدرسة مع الوضع فى الاعتبار إمكانيات المدرسة المادية والبشرية ، وأيضا حصر لاحتياجات المدرسة من المجتمع المحلى حسب الامكانات المتاحة به ا .

ولقد أوضحت نتائج دراسة " عايدة أبو غريب " أن المدارس التي تبنت مشروع المشاركة المجتمعية تسير بشكل أفضل من حيث ارتفاع نسب النجاح وانخفاض نسب الغياب ومعدلات التسرب نتيجة فتح جسور الثقة بين المدرسة والأسرة والمجتمع ، وأوضحت النتائج أن المشاركة المجتمعية يمكن أن تتم من خلال عدة صور منها المشاركة فى التمويل المالي والتجهيزات وكذا فى صنع القرارات التي تتم بالمدرسة (عايده أبو غريب ، ٢٠٠٣ : ٤٥٣) ، ولا تقتصر أوجه المشاركة علي الدعم المادي فقط ولكن يتعدى ذلك الى الاستفادة من الخبرات الموجودة فى أعضاء ومؤسسات المجتمع المحلي فى تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تتم بالمدرسة بالإضافة الى عقد بروتوكولات تعاون وشراكة مع هذه المؤسسات لتحقيق أهداف المؤسسة ولسد أوجه القصور بها والتي تعجز الحكومة عن الوفاء بها.

ولا ينحصر دور مؤسسات المجتمع المدني و مفهوم العمل التطوعي فى دائرة الصراع مع الدولة بل يتعداه الى دائرة التكامل والتعاون معها باعتبار الجمعيات الأهلية هي القاطرة التي تقود المجتمع نحو الحداثة والتنمية الاجتماعية لذا فهي جسر أساسي للعبور من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث مما يساعد أجهزة الدولة فى وضع الخطط والبرامج المتصلة برعاية الفئات المحرومة .(محمد فهمى ، ٢٠٠٧ : ١٨-١٩) ، ولقد كشفت تقارير عديدة عن ارتباط كبير بين الفقر وتدنى مستوى التعليم واعتلال الصحة ومن هنا كان اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بهذين المجالين (التعليم – الصحة) لارتباطهما المباشر وتأثيرهما على التنمية البشرية والنهوض بالفقراء.

ويرى (حامد عمار ، ٢٠٠٦ : ١٠) "أنه يجب تعميق الإحساس بأن العملية التعليمية هي عملية مجتمعية فى المقام الأول مما يستلزم تعميق دور القطاع الخاص غير الهادف للربح والمجتمع المدنى فى توفير البيئة الأساسية اللازمة للتعليم وإدارتها فى إطار تحقيق الأهداف القومية مثل إنشاء المبانى التعليمية التى تعزز اندماج التعليم مع حركة التطوير

الحديث الدائمة فى المجتمع مما يتطلب نظرة مستقبلية ثابتة لأسلوب المشاركة المجتمعية الفاعلة مع الحكومة فى تخصيص التوسع المطلوب لتوفير المؤسسات التعليمية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية المطردة وكذلك لضمان الجودة وتحقيق المساواة فى العملية التعليمية..

ولقد كشفت نتائج دراسة ميرندا *(Mernnda Daniel ,2000 : 2001)* أن المشاركة المجتمعية تسعى لمواجهة قلة الموارد المتاحة للتعليم ، وتعمل على تعزيز تحصيل الطلاب وربط المخرجات بسوق العمل وتساعد الطلاب على تفهم مستقبلهم الوظيفي .

ولكن يلاحظ أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر تحتاج الى تطوير مستمر فى عناصرها المختلفة وفى خدماتها التعليمية والتربوية التى تقدمها للمجتمع وللمؤسسات التعليمية وذلك لوجود العديد من المشكلات التى تمنعها من القيام بالدور المطلوب منها تجاه العملية التعليمية وبخاصة فى القري الأكثر فقراً والتي تكتظ مؤسساتها التعليمية بالعديد من المشكلات والتى تعجز الحكومة عن مواجهتها بمفردها وتحتاج الى يد أخرى تساعدها فى إكمال النقص فى أدائها تجاه هذه المشكلات التعليمية فى هذه القري .

وقد أوصت دراسة (*Michael Edwards , 2002 : 22*) بالتمسك بمبدأ التكاملية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إذ من الممكن أن تفوض الحكومة منظمات المجتمع المدني فى تقديم بعض الخدمات للمواطنين وعلى رأسها التعليم، .ومن الملاحظ أن وزارة التربية والتعليم بمصر تعقد بروتوكولات تعاون وشراكة وتشبيك مع الكثير من مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق أهداف مشتركة ولكن هذا الدور يقتصر على تقديم المساعدات العينية لبعض المدارس والدورات التدريبية للعاملين بالتربية والتعليم دون الاهتمام بالمشكلات التى تواجه العملية التعليمية بجميع أركانها.

وعلى ذلك جاءت مبررات هذه الدراسة لاسيما مع اشتداد الأزمات والمشكلات والتحديات التى يعانى منها القري الأشد احتياجاً فى الريف فى الوجه البحري والصعيد على وجه الخصوص وهذه المشكلات فى شتى مناحي الحياة ، ويزداد الأمر وطأة فى المنظومة التعليمية فى هذه المناطق فهذه المشكلات تؤثر سلباً على حال التعليم فى هذه المناطق حيث تكتظ المدارس بالعديد من المشكلات الفنية والإدارية ونقص التجهيزات الأمر الذى يجعلها

عاجزة عن تحقيق أهدافها التعليمية والتربوية بالإضافة الى عجز الحكومات المتعاقبة عن إحداث التنمية الحقيقية لهذه المناطق الفقيرة .

وكل ذلك يدعو الى تدخل أطراف أخرى مع الحكومة لإكمال دورها تكون متحررة الى حد ما من القوانين التى تكبل الحكومة وهى مؤسسات المجتمع المدنى والتى لا تهدف الى الربحية ولكن تقوم على العمل التطوعى بهدف رعاية وتنمية المناطق الفقيرة فى شتى الميادين ، ولكن نلاحظ أن جل عمل هذه المؤسسات ينحصر فى تقديم المساعدات المادية والعينية للفقراء فى هذه المناطق ، ولكن لا يظهر لها دور رائد مع المؤسسات التعليمية وذلك قد يرجع الى مشكلات تواجه هذه المؤسسات نفسها تمنعها من تحقيق أهدافها أو قد يرجع الى مشكلات تشريعية ، وهذا ما دعي الى إجراء هذه الدراسة بهدف تحديد واقع اسهامات مؤسسات المجتمع الدنى تجاه مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقراً ومن ثم وضع خطة تحدد إسهامات مؤسسات المجتمع المدني فى علاج هذه المشكلات فى القرى الأكثر فقراً فى صعيد مصر .

ومن العرض السابق تتحدد مشكلة الدراسة فى العمل على تفعيل اسهامات مؤسسات المجتمع المدني لحل مشكلات التعليم بالقرى الاكثر فقرا ووضع خطة استراتيجية لزيادة فعالية هذه الاسهامات.

وتتطلب علاج هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية :

تساؤلات الدراسة :

١- ما العلاقة بين مشكلة الفقر ومشكلات التعليم في القرى الأكثر فقراً ؟

٢- ما دور المشاركة المجتمعية في التعليم وكيفية تفعيله من خلال مؤسسات المجتمع المدني ؟

٣- ما أهم مشكلات التعليم في القرى الأكثر فقراً ؟

٤- ما واقع أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى علاج مشكلات التعليم فى القري الأكثر فقراً؟

٥- ما التوصيات التي تحدد اسهامات مؤسسات المجتمع المدني في علاج مشكلات التعليم فى القري الأكثر فقراً فى محافظة سوهاج ؟

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف على الأسباب الأساسية وراء مشكلات التعليم فى القري الأكثر فقراً .

٢- تحديد دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة مشكلات التعليم بالقرى الاكثر فقراً .

٣- الكشف عن الواقع الحالي لأدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى التعامل مع مشكلات التعليم فى القري الأكثر فقرا .

٤- التوصل إلى خطة استراتيجية تحدد إسهامات مؤسسات المجتمع المدنى فى علاج بعض مشكلات التعليم فى القري الأكثر فقراً.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة الحالية من كونها :

١- تلقى الضوء على مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقراً والتي أصبحت ضرورة ملحة تعمل جميع الهيئات بالدولة على مواجهتها بهدف إصلاح التعليم بهذه القرى .

٢- تساعد المدارس في الوصول لإتاحة التعليم لجميع الأطفال بصورة متكافئة ثم العمل على تحسين العملية التعليمية .

٣- يتفق موضوعها مع المداخل والسياسات الاستراتيجية التى تتبناها الدولة لإصلاح منظومة التعليم مثل مدخل الإتاحة ، اللامركزية فى التعليم ، الإصلاح المتمركز حول المدرسة ، المشاركة المجتمعية لدعم وإصلاح التعليم .

٤- تساعد المسئولين عن مؤسسات المجتمع المدني فى معرفة الدور المطلوب منهم لمواجهة مشكلات التعليم فى القرى الأكثر فقراً.

٥- تضع توصيات لتحديد مساهمات مؤسسات المجتمع المدني فى علاج مشكلات التعليم بالقرى الأكثر فقراُ فى ضوء مجال المشاركة المجتمعية

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي وهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهره أو موضوع معين أو فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية لما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة (حسام مازن ، ٢٠١٢ : ٢٦١).

أدوات الدراسة :

استبيان يطبق على عينة من العاملين بالإدارة المدرسية ومكاتب التربية الاجتماعية المدرسية بمدارس القري الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج وذلك للوقوف على واقع أدوار مؤسسات المجتمع المدنى تجاه مشكلات التعليم بالقرى الاكثر فقرا بمحافظة سوهاج .

حدود الدراسة :

تشتمل على تحديد واقع ادوار مؤسسات المجتمع المدني تجاه مشكلات التعليم بالقرى الاكثر فقرا بمحافظة سوهاج .

مصطلحات الدراسة :

١- المجتمع المدنى Civil Society :

ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إلى المجتمع المدنى بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"(حليم بركات ، ٢٠٠٠ : ٩٥-٩٦)

ويعرفه (عماد محمد عطية ، ٢٠٠٤ : ٦٨) " بأنه مؤسسات غير حكومية يسهم فيها المواطنين بالمشاركة الحرة الواعية لحل مشكلات مجتمعاتها آملا فى غد أفضل أكثر أمنا .

يعرفه " *(Salim Nasr , 2005)* بأنه الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة فى معظم المجالات التربوية والاقتصادية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها.

ويعرفه (مدحت أبو النصر، ٢٠٠٤ : ٤٩-٥٠) بأنه "مجموعة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل باستقلال نسبي عن الدولة لتحقيق أهداف وغايات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية وينطوي على الأحزاب السياسية والنقابات والمجالس المحلية والاتحادات والنوادي .

وتعرف الدراسة الحالية المجتمع المدني إجرائياً بأنه:

هي تلك التنظيمات غير الحكومية ، وغير الهادفة إلى الربح ، والتي تقوم على العمل التطوعى لإكمال دور الحكومة التى تعجز عن القيام به في تقديم خدمات اجتماعية وتعليمية وتثقيفية وتوعوية في كل المجالات ، لذلك يأتي دورها تكميلي في عملية التنمية والتغيير

الاجتماعي وتشمل(الجمعيات الاهلية ، والاحزاب السياسية، ونقابة المعلمين ، ومراكز الشباب).

٢- القرى الأكثر فقراً : The Poorest villages

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائيا على أنها " المناطق ذات الرقعة الزراعية المحدودة و المحرومة من أبسط مقومات المعيشة ومن الخدمات الحكومية ، ولديها مشكلات فى المسكن والمطعم والملبس والتعليم والصحة وشتى مجالات الحياة .

(٤) المشاركة المجتمعية : *The Community participation*

تعرف بأنها " رغبة واستعداد أفراد وهيئات المجتمع المدني فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية "(مصطفى عبد السميع ، ٢٠٠٦ : ١٠٣).

وتعرف أيضا على أنها " عملية إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع متمثلا فى الأسرة ومجالس الآباء ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم(بلقيس غالب الشرعي ، ٢٠٠٧ : ٦).

ويمكن تعريف المشاركة المجتمعية إجرائياً على أنها " كل الجهود التي يقوم بها المجتمع بكل أفراده وجماعاته وتنظيماته المتمثلة فى مؤسسات المجتمع المدني بهدف تنمية المجتمع فى جميع النواحي وبهدف تحسين العملية التعليمية من خلال توفير الامكانات المادية والمشورة والاشتراك فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة فى كل مراحل العملية التعليمية بدافع شعورهم بالمسئولية تجاه المجتمع .

تأثير الفقر على العملية التعليمية فى القرى الأكثر فقراً :

تعد الأمية والفقر من الآفات الخطيرة التي تفتك بالمجتمعات ، فتعرقل مسيرتها وتؤخرها عن اللحاق بركب التطور والتقدم الذي تفرضه متغيرات العصر، وسواء كانت الأمية والفقر سبباً أو مسبباً فهما يصبان في مجرى التخلف ، ويدوران في حلقة مفرغة تبدأ بمشاكل وتعود إليها ، ولعل السؤال القائل هل الأمية تقود إلى الفقر أم الفقر يقود إلى الأمية ؟ سؤال مهم جداً حيث أن هذا يقودنا من موضوع الى آخر كل مخرج فيها يقودنا إلى مدخل للآخر.

ويؤدى الفقر في كثير من الحالات الى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة إما لغرض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة ولسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير

المواتية أو لسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة ، وهناك آثار سلبية أخرى للفقر المدقع على العلم والثقافة والعقل والتخلف وهى(ماجد الفرا ، ٢٠٠٩):

- إن الفقير فقراً مدقعاً في الغالب ينشغل بسد جوعه عن العلم والثقافة فلا يبقى له القوت الكافي للعلم والثقافة .
- إن أبناء الفقراء المعدمين لن يتركهم أولياء أمورهم في الغالب للتعليم والثقافة بل يشغلونهم بالأعمال اليدوية والزراعية والرعوية وبالتالي يصبحون أميين .
- أما أثر الفقر المدقع علي العقل والإبداع فيأتي من خلال ما قاله الخبراء بأن سوء التغذية يضر بنمو وتطور الإنسان وذلك بالتأثير علي شكل حجم الجسم والتخلف في النمو .

وفيما يتعلق بحرمان الفقراء من التعليم فان ٧.١٥ % من الأطفال ما بين سن ٧-١٧ سنة في القري الأكثر فقراً لم يتلقوا تعليماً من أي نوع في حين بلغت هذه النسبة ٣.٩٨% علي المستوي القومي وسجل ريف الصعيد أعلي نسبة ٨.١١% كما ان ٥.٦٨% من الأطفال ما بين ٧-١٠ سنوات في القري الأكثر فقراً لم يلتحقوا قط بالمدرسة وتتضاعف هذه النسبة تقريبا ١٠.١٧% لدي الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة (مجلس الوزراء ، ٢٠١٤ : ٤) . ولعل أهم مسببات الفقر هي قلة التعليم ، فهناك ثمة علاقة بين الفقر والأمية لأن الشخص الفقير حتماً لن يستطيع أن يتعلم ، فالفقر على اختلاف عواقبه ومشاكله الجسيمة على المجتمع فإنه يؤثر عليه تأثيراً كبيراً وعلى تعليم الفرد مما يسبب العقبات في طريق رفعة وشموخ الأمة .

ويبدأ فهم العلاقة بين التعليم والفقر بمعرفة أن معدلات الفقر المرتفعة ارتبطت بمستويات التحصيل التعليمي المنخفضة ، وكذلك ارتبطت مستويات التعليم الرسمي المنخفضة بالحصول على وظائف تدر دخلاً منخفضاً ، ولتكملة فهم العلاقة ، ارتبطت الأجور المنخفضة بمستويات المعيشة ، وهذه العلاقة تشاهد في كثير من بلدان العالم في عدم تمكين الأطفال من الدراسة ، أو الدراسة الجيدة .

دور المشاركة المجتمعية فى التعليم :

مع مرور العصر الحالي بالكثير من التغيرات واجتياح ثورة المعلومات لكل ركن من أركانه وما يحدث فى المجتمع من تغيرات جذرية فى التنظيمات المجتمعية الحالية ، وما يتطلبه ذلك

من ضرورة تنمية روح التعاون بين كل فئات المجتمع على اختلاف مؤسساته ، وإن تفعيل دور تلك المؤسسات وإشراكها فى حل القضايا والمشكلات المجتمعية أصبح جزءا أساسيا فى فلسفة المجتمع وأصبح للجهود الأهلية أهميتها فى التقدم والتنمية (عزة عبد الظاهر ، ٢٠١٢ : ٢١).

وإذا كانت الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التربوي قد وضعت نصب أعينها حتى تحصل المؤسسة على الاعتماد التربوي أن تتحقق هذه الروابط بين المجتمع المحلى والمجتمع المدني والمؤسسة التعليمية ، فإن الواقع يشير إلى أننا فى حاجة إلى بذل الكثير من الجهد للوصول إلى هذه الأهداف، حتى تكون هناك أداة تفعيل واضحة فإن على مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلى أن تشارك فى معظم جوانب العملية التعليمية .

ولا يقف دور المشاركة المجتمعية عند مجرد المشاركة من الخارج أو ما يمكن تسميته المشاركة المجتمعية الظاهرية، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة فى اتخاذ القرار والقيام بمراقبة العملية التعليمية والتخطيط لها وتفعيل مبدأ المحاسبية . فمن ناحية مجلس الأمناء وأولياء الأمور مثلاً فإنه لا ينبغي أن نترك وزارة التربية والتعليم وحدها فى هذا البحر الخضم، ومن الممكن أن تعلن الوزارة أهدافها العامة وخططها الرئيسية ، وتترك للمشاركة المجتمعية الدور الأكبر فى المشاركة بالنهوض فى العملية التعليمية ، ثم يكون لمؤسسات المجتمع المدني مهمة تفعيل هذه الخطط والبرامج العامة من خلال التدريبات والزيارات الميدانية وغيرها من وسائل التواصل .

إن العلاقة بين المدرسة والمجتمع علاقة عضوية مباشرة إذ يتأثر كل منهما بالآخر، ولذلك فإن توطيد العلاقة بينهما مهمة ضرورية ، وعلى المدرسة أن تبادر بإقامتها وتساعد على تمتين العلاقة مع القوى المؤثرة فى المجتمع ، ويجب ألا يفهم من ذلك اللجوء الى المجتمع المحلى عندما تواجه المدرسة مشكلات تستدعى مساهمة المجتمع المحلى فقط ، ولكن المطلوب إقامة علاقة دائمة قوامها المصالح المشتركة للطرفين(محمد حسن العمايرة ، ٢٠٠٢ : ١٢٢) .

يجب أن تكون العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلى ليست مقتصرة على جمع التبرعات من أولياء الأمور، بحيث يصبح أولياء الأمور كارهين للحضور للمدرسة لأن المطلوب منهم هو التبرع للمدرسة بالمال أو بأشياء عينية ، وليس معنى ذلك ألا تحصل المدرسة على

تبرعات من المقتدرين من أبناء المجتمع ، ولكن ألا يكون هذا هو الهدف الوحيد من علاقة المدرسة بالمجتمع المحلى إذ يجب أن تكون العلاقة بينهم علاقة تواصل وتفاعل مثمر للإسهام بالنهوض بالعملية التعليمية بالمدرسة فى كافة المجالات لتحقيق الأهداف التربوية على أكمل وجه.

إن من المهم والضروري إسهام المشاركة المجتمعية فى الإنفاق على التعليم مع ضرورة التأكيد على مجانية التعليم وفقا للمبادئ الدستورية وبخاصة فى التعليم العام ، والذي هو من مسئولية الدولة ، مع ضرورة المشاركة المجتمعية فى تحسين جودة التعليم من خلال إنشاء مراكز تميز ومن خلال تمويل صناديق التعليم المحلية وغيرها ، مما يعتبر مورداً إضافياً هاما لتحسين و تجويد التعليم ، بالإضافة الى ضرورة التفكير فى توزيع ميزانيات التعليم على المحافظات والإدارات والمدارس بناء على أداءها وخطط التطوير المقدمة منها شريطة ألا يؤدى ذلك الى أن تصبح المدارس الفقيرة اشد فقرا مما يتطلب رعاية محلية خاصة لتحسين أوضاعها(حامد عمار،محسن يوسف، ٢٠٠٦: ٤٨)

مشكلات التعليم في القرى الأكثر فقراً في صعيد مصر :

لا جدال ان التعليم حق إنساني للجميع ، وهو فرض عين علي الدولة توفره وتكفله وتدعمه وتشرف عليه ، وذلك ضمانا لمجري التكوين الأساسي والمطلوب في تربيه المواطن ، وكذلك لتصحيح أي انحرافات في تكوين شخصية الفرد(حامد عمار،٢٠٠٠: ٢٨١)، وهذه الشخصية النافعة هي التي تلعب الدور الفعال في إحداث التنمية الحقيقية لأي مجتمع بما يعم بالقائدة علي أفراد ذلك المجتمع ، لذا فالتعليم يلعب دور حاسما ومهما في تحقيق أهداف التنمية المنشودة في أي مجتمع من المجتمعات .اذا كان التعليم يلعب الدور الحاسم فى تنمية المجتمع إلا ان الفقر (فقر الدولة وفقر الأفراد) بجوانبه المختلفة ، والأزمات المالية والاقتصادية تقلل من فعالية دور التعليم فى هذا الشأن– ذلك ان معدلات الفقر المرتفعة ترتبط بمستويات التعليم المنخفضة ، وان مستويات التعليم المنخفضة ترتبط بإنتاجية الأفراد المنخفضة (محمد صبري الحوت ، ٢٠٠٧ : ٤).

لا يخلو أي نظام تعليمي من مشكلات مهما بلغ من التقدم حيث انه لا يوجد نظام تعليمي يتصف بالكمال أو الكفاءة التامة ، فالتعليم العام عملية متعددة الجوانب والمسارات ومتنوعة فى مكوناتها والأنشطة والعمليات المتعلقة بها ، وبشكل محدد فان إشكالية تجويد التعليم

ومحاولات رفع المستوى التعليمي للطلاب والتي تمثل هدفا أساسيا للنظام التعليمي قد تعنى ضرورة الاهتمام بمدخلات العملية التعليمية ذات الصلة المباشرة بالمتعلم وعوامل أخرى خارج نظام السلطة التعليمية مثل النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة والتي تفرض توجهات ضاغطة وربما عكسية لمسارات الحاجة الى تطوير التعليم(أحمد عبد النبي وآخرون ، ٢٠١٤ : ١٥٨) .

والفقر يعتبر من المقومات الأساسية فى عدم التحاق بعض الأطفال بالتعليم، فتكاليف التعليم بالنسبة لعديد من الأسر تتجاوز ببساطه إمكاناتهم وحتى عندما يتم توفير التعليم بشكل مجانى كامل، فإن الخسارة المحتملة لما يمكن أن يكسبه الطفل من دخل بسبب التعليم، يجعل التحاقه بالتعليم أمر غير اقتصادي بالنسبة له ولأسرته، فإذا لم يتم التغلب على قضايا الفقر والظلم الاقتصادي وإلى أن يتم التغلب عليها فإنه من غير المرجح أن يصبح حق التعليم للأطفال الفقراء حقيقة واقعة(محمد شمس الدين ، ٢٠٠١ : ٣٠٦) ، ولذلك بدأت الحكومات في إنشاء العديد من المباني المدرسية وتزويدها بالأجهزة والمعدات والكتب والمعلمين، وتخصيص نسبة ليست قليلة من الدخل القومي والميزانية العامة للتعليم، وتبني هذه الحكومات مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، لجميع أبناء المجتمع اعتقادا منها بأن المجتمع المتقدم هو مجتمع المتعلمين المتخصصين في مجالات الحياة المختلفة .وكذلك بدأت فى تنفيذ مشروعات الاستهداف الجغرافي فى القرى الأكثر فقرا فى مصر وذلك بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية فى تلك القرى لمواجهة الفقر فيها .

الدراسة الميدانية : أهداف الدراسة الميدانية :

هدفت الدراسة الميدانية إلي:

١- تحديد دور الجمعيات الاهلية تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج.

٢- تحديد دور نقابة المعلمين تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج

٣- تحديد دور الاحزاب السياسية تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج.

٤- تحديد دور مراكز الشباب تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج.

تصميم أداة الدراسة :

لدراسة واقع أدوار مؤسسات المجتمع المدنى تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج ، كان من الضروري التعرف على آراء بعض العاملين بمدارس التعليم الأساسي (إدارة مدرسية – اخصائيين اجتماعيين) من خلال وضع استبانه لجمع البيانات في الدراسة الميدانية.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة استخدم الباحث طريقتين لقياس الصدق علي النحو التالي:

١- صدق المحتوى : للتحقق من صدق أداة الدراسة قام الباحث بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولية علي بعض من أساتذة كليات التربية ببعض الجامعات المصرية بغرض التحكيم، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي أعدت من أجله ، وما إذا كانت العبارات واضحة وتنتمي إلى المحور المحدد لها أم لا .

٢- الصدق الثنائي (الاتساق الداخلي): اعتمد الباحث في حساب صدق أداة الدراسة على أسلوب الصدق الثنائي من خلال معامل بيرسون الداخلي"*Pearson Correlation*" "

ثبات أداة الدراسة :-

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة معامل الثبات والصدق الفا كرونباخ

جدول (١) : يوضح قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

معامل الفا كرونباخ
.969

يتضح من هذا الجدول أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يدل على صلاحية الاستبانة للتطبيق على أفراد العينة.

وصف وتحديد عينة الدراسة

:لتحديد عينة الدراسة الميدانية تم إتباع الخطوات الآتية :

(١) تحديد مجتمع الدراسة :

نظراً لاقتصار موضوع الدراسة على واقع إسهامات مؤسسات المجتمع المدنى تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج اختار الباحث أن يكون مجتمع الدراسة العاملين بمدارس التعليم الأساسي بمرحلتيها الابتدائية والإعدادية ومدارس التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج، وتشمل القيادة المدرسية، والأخصائيين الاجتماعيين .

(٢) تحديد العينة :

بعد حصر العينة في العاملين بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج، تم اختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصلي حتى يمكن الحصول على نتائج صحيحة وواضحة وبذلك أصبح الحجم الفعلي للعينة كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (٢) :يوضح توزيع عينة الدراسة على الإدارات المختلفة بمحافظة سوهاج

م	الإدارة التعليمية	عدد المدارس	ابتدائي	إعدادي	تعليم أساسي	عدد المفردات	النسبة
١	طهطا	٢٤	١٥	٦	٣	٤٨	%١٨.٣
٢	طما	٢٢	١٤	٥	٣	٤٤	%١٦.٧
٣	المراغة	٢٠	١١	٥	٤	٤٠	%١٥.٢
٤	جهينة	١٢	٦	٦	-	٢٤	%٩.٢
٥	اخميم	٨	٦	-	٢	١٦	%٦.٢
٦	المنشاة	١٥	١١	٤	-	٣٠	%١١.٤
٧	سافلته	١١	٧	٤	-	٢٢	%٨.٤
٨	البلينا	٨	٤	-	٤	١٦	%٦.٢
٩	دار السلام	١١	٦	٢	٣	٢٢	%٨.٤
	الجملة	١٣١	٨٠	٣٢	١٩	٢٦٢	%١٠٠

ثانياً : المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها ، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ، من خلال حساب الأوزان النسبية وحدود الثقة حولها للاستبانة ؛ لمعرفة مستوى تحقق كل عبارة وذلك وفقا للخطوات التالية :

- **حساب حدود الثقة الاستبانة:-**

تم حساب حدود الثقة بالنسبة للاستبانة ، وهي حدود الثقة التي تحصى المدى الذي يحدد وجود متوسطات مجموعات الأفراد فيه حول المتوسط الحقيقي بالنسبة لشدة التحقق ، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

- **تم تقدير الخطأ المعياري بالنسبة لشدة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة من المعادلة التالية :**

$$\text{الخطأ المعياري} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$$

حيث : أ = نسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة ٠.٦٧

ب = ١ – أ = ١ – ٠.٦٧ = ٠.٣٣ ن = عدد أفراد العينة =٢٦٢

- **تم تعيين حدود الثقة التي تحصر المدى الذي يحدد وجود متوسطات مجموعات الأفراد فيه حول المتوسط الحقيقي (نسبة شدة الموافقة) ، وتم حساب حدود الثقة من القانون التالي :**

حدود الثقة حول الوزن النسبي = ٠.٦٧ ± الخطأ المعياري × ١.٩٦ ، وذلك عند درجة ثقة ٠.٩٥ ودرجة شك ٠.٠٥ وذلك كما يلي :

الحد الأعلى = ٠.٦٧ + ٠.٠٢٨ × ١.٩٦ = ٠.٧٢٤

الحد الأدنى = ٠.٦٧ – ٠.٠٢٨ × ١.٩٦ = ٠.٦١٥

وقد راعي الباحث عند حساب التحليل الإحصائي وحساب حدود الثقة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي :

- **العبارات التي لها وزن نسبي أكبر من أو يساوي الحد الأعلى (٠.٧٢٤) تعتبر محققة بدرجة كبيرة ذات دلالة.**
- **العبارات التي لها وزن نسبي ينحصر بين الحد الأعلى (٠.٧٢٤) والحد الأدنى (٠.٦١٥) تعتبر عبارة غير واضحة الدلالة.**
- **العبارات التي لها وزن نسبي أقل من أو يساوي الحد الأدنى (٠.٦١٥) تعتبر عبارة غير دالة.**

وللتحقق من وجود فروق بين استجابات الادارة المدرسية والاخصائيين الاجتماعيين بالدراسة تم اجراء التالي:

- **تم اجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة *(Independent samples T-Test***
- **وبعد التأكد من فرضيات الاختبار وشروطه كانت النتائج كالتالي:**

جدول (٣) نتائج اختبار *T . Test*

	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
المديرين	131	92.4733	12.92066	16.636	.000	دالة احصائيا
الاخصائيين	131	60.2290	18.03269			

يتضح من بيانات الجدول متوسط وانحرافه اعلى من متوسط وانحرافه كما قيمة اختبار ت وقيمة احتمالية اصغر من مستوى الدلالة *0.05* وعليه تقرر انه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة *0.05* لصالح الاعلى متوسط ويوضح الرسم البياني:

شكل (١) الفرق بين استجابات الإدارة المدرسية والاخصائيين الاجتماعيين بالمدرسة

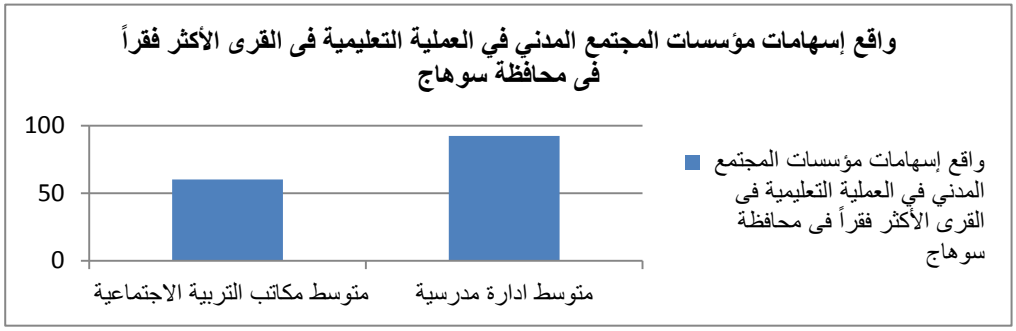

نتائج الدراسة الميدانية :

ومن خلال تحليل استجابات أفراد العينة للعبارات في محاور الاستبانة خلص الباحث إلي النتائج التالية :

(أ) بالنسبة لعبارات المحور الأول :

(دور الجمعيات الاهلية فى التعليم بالقرى الأكثر فقراً)

١- لا تقوم الجمعيات الأهلية بإجراء الصيانة البسيطة بالمدارس التى تقع فى نطاقها عدم قيام الجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس لسد العجز فى المباني المدرسية وتقليل الكثافات فى القرى الاكثر فقرا .

٢- الاهمال في قيام الجمعيات الأهلية بعمل المعارض والأسواق الخيرية لخدمة الطلاب والعاملين بالمدارس فى القرى الاكثر فقرا .

(ب) بالنسبة لعبارات المحور الثاني:

(دور نقابة المعلمين فى التعليم بالقرى الأكثر فقراً)

١- عدم استفادة المدرسة من ذوى الخبرة من أعضاء النقابة في تقديم خدمات تعليمية بالقرى الاكثر فقرا.

٢- عدم تمكن المدرسة من الإمكانيات والتجهيزات المادية بالنقابة في تقديم خدمات تعليمية بالقرى الاكثر فقرا..

٣- اهمال النقابة بإنشاء دور حضانة بالقرى الأكثر فقرا لإعداد الأطفال للمرحلة الابتدائية

(ج) بالنسبة لعبارات المحور الثالث:

(دور الاحزاب السياسية فى التعليم بالقرى الأكثر فقراً)

١- لم تستفيد المدرسة من الإمكانيات والتجهيزات المادية بمقرات الأحزاب لخدمة العملية التعليمية.

٢- لا تساهم الأحزاب فى فتح فصول لمحو الأمية فى مقارها أو فى المدارس للقضاء على الأمية.

٣- عدم تشجيع الأحزاب السياسية الأهالي على التبرع للمشروعات التعليمية والمساهمة فى إنشاء المدارس فى القرى الاكثر فقرا .

٤- عدم وجود دور للأحزاب في عقد دورات تدريبية للعاملين بالمدارس لرفع مستواهم المهني.

٥- عدم اصدار الاحزاب الصحف والكتيبات والنشرات التى تعالج قضايا المجتمع وتزود أفراده برصيد فكرى ومعرفي وثقافي وتربوي .

(د) بالنسبة لعبارات المحور الرابع:

(دور مراكز الشباب فى التعليم بالقرى الأكثر فقراً)

١- لا يوجد استفادة المدرسة من ذوى الخبرة من العاملين بمراكز الشباب .

٢- لا تستفيد المدرسة من الإمكانيات والتجهيزات المادية بمراكز الشباب لإقامة الفعاليات والأنشطة الرياضية والتعليمية بها.

٣- عدم إسهام مراكز الشباب بفتح فصول لمحو الأمية بالقرى الأكثر فقرا .

٤- عدم سعى مراكز الشباب للتعرف على مشكلات المجتمع المحلى التعليمية والمساهمة الفاعلة فى مقترحات الحل .

٥- عدم تنفيذ المسابقات والرحلات والمعسكرات لخدمة العملية التعليمية

توصيات البحث :

إن المشكلات التى تعيشها العملية التعليمية بمدارس التعليم الاساسي بالقرى الاكثر فقرا بمحافظة سوهاج تحتاج الى يد تعاون الحكومة في مواجهتها ، ومن هنا يقدم البحث مجموعة من التوصيات بشان تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني فى التعليم بالقرى الأكثر فقراً بمحافظة سوهاج والتي تتمثل في :

- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم في الميزانية العامة للدولة.

- دعم ميزانية المدارس لتبني وتوفير الأماكن والأدوات والمواد اللازمة للممارسة الفاعلة للأنشطة المدرسية.

- دعوة مؤسسات المجتمع المدني والأفراد لمشاركة الحكومة في تدبير مصادر لتمويل التعليم.

- تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم خاصة من رجال الأعمال والمستثمرين.

- إتاحة الفرصة لأجهزة الإدارة المحلية للمساهمة في تمويل التعليم سواء في صورة تخصيص أراض تملكها الدولة أو في صورة إعانات.

- إنشاء صندوق أهلي خاص للتعليم العام قبل الجامعي يكون موازياً ومعاوناً للاعتمادات المخصصة للتعليم في الموازنة العامة للدولة ويكون هذا الصندوق محلياً في كل محافظة لتيسير إجراءات الصرف وسرعة تلبية الاحتياجات الميدانية للمدارس واستكمال الخدمات التعليمية بها.
- تشجيع المواطنين على الاستثمار في التعليم وإقامة المدارس الخاصة.
- إتاحة الفرصة لمشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية في بناء المدارس وتجهيزها، بمعنى تعظيم الجهود الشعبية في مجال التعليم.
- عمل مراجعة للمباني المدرسية والتعليمية كافة على مستوى الجمهورية لتحديد أوجه القصور بها والاحتياجات من الإصلاح والترميم وذلك سنوياً قبل بداية العام الدراسي بوقت كاف.
- زيادة عدد الأبنية المدرسية سنوياً وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي لتحقيق الاستيعاب الكامل.
- زيادة الموازنة اللازمة لتنفيذ المباني التي تخص كل محافظة طبقاً للزيادة في تكاليف الإنشاء والتجهيز، بمعنى توفير التمويل الحكومي اللازم للإنشاءات.
- التوجه نحو البناء المدرسي القابل للاستخدامات المتعددة الأغراض تحقيقاً للاستثمار وتقليل الكلفة المالية.
- تفعيل عمل وحدات التدريب بالمدارس في رفع كفاءة ومستوى أداء المعلمين في التخصصات كافة وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع المناهج المطورة وتكنولوجيا التعليم.
- ضرورة أن تضع نقابة المهن التعليمية بنداً خاصاً في ميثاق شرف المعلم بشأن الدروس الخصوصية يلزم به المعلمون ويساءل المعلم في حالة عدم الالتزام.
- شمولية عمليات الإصلاح والتطوير من خلال النظر إلى التعليم على أنه منظومة، لا يمكن إصلاح جزء منها بمعزل عن إصلاح الأجزاء الأخرى.
- التأكيد على جدية المجموعات الدراسية للتقوية والعمل على إنجاحها من خلال المواعيد المناسبة واختيار المعلمين الأكفاء والرسوم المناسبة للظروف الاقتصادية مع وضع الضوابط الصارمة للإشراف علي فاعليتها ونفقاتها.

المراجع

أحمد إبراهيم أحمد: تطبيق الاعتماد التربوي فى المدارس، القاهرة ، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٣١.

احمد إبراهيم ملاوي : أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الأردن ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٢٥٦ .

احمد عبد النبي عبد العال وآخرون : رؤية مستقبلية لتطوير نظام التعليم الابتدائي فى المملكة العربية السعودية فى ضوء الخبرة الاسترالية ، مجلة كلية التربية بسوهاج ،العدد الخامس والثلاثون، يناير ٢٠١٤ ، ص ١٥٨ .

البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم (شن هجوم على الفقر) ، ٢٠٠٠ ، ص ص١١-١٢.

البيومي محمد البيومي ، الإصلاح الاقتصادي وما يتفرع عنه ... المشكلة والعلاج ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠١٠ ص ١٥.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: أضواء على الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي فى مصر ٢٠٠٨-٢٠١٢م – نحو نقلة نوعية فى التعليم ،النشرة الدورية ، العدد التاسع القاهرة، ابريل ٢٠٠٨م ، ص٨.

بلقيس غالب الشرعي : دور المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي " دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٢٤ ، ٢٠٠٧ ، ص ٦.

تقرير التنمية البشرية، اللامركزية من اجل الحكم الرشيد، القاهرة ،معهد التخطيط القومي،٢٠٠٣، ص ٦٩.

حامد عمار: خواطر نحو تأسيس بيت المعرفة العربي ، مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة . قسم أصول التربية ، كلية التربية، جامعه الزقازيق ، ٢٠٠٠، ص ٢٨١.

حامد عمار ، محسن يوسف : إصلاح التعليم في مصر ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦م ، ص١٠.

----------: إصلاح التعليم فى مصر، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ، ٢٠٠٦، ص٤٨.

حسام الدين محمد مازن، أصول مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، القاهرة ، دار الفجر، ٢٠١٢ ، ص٢٦١.

حسام بدراوي وآخرون : الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري ، منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الإسكندرية ،٢٠٠٧ ، ص ١٠.

حليم بركات ، المجتمع العربي فى القرن العشرين (بحث فى تغير الأحوال والعلاقات) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ٢٠٠٠م ، ص ص ٩٥ – ٩٦.

خلف احمد مبارك : أنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، دراسة مسحية مقارنة ، المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، العدد١٥ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٧–٩٨ ..

شيماء احمد، فاطمة الزهراء : التعليم في مصر عقبة في طريق التنمية، ورقة عمل مقدمة في إطار مشروع صوت المواطن، القاهرة، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان،٢٠٠٩،ص ص ٨–٩.

عايدة أبو غريب : المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم فى الدول النامية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الأول " مستقبل التعليم بين الجهود الحكومية والخاصة "بالتعاون مع كلية البنات بجامعة عين شمس وأكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم فى الفترة من ٢٥– ٢٦ يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٤٥٣.

عبد الحكم احمد الخزامى : الأطفال وحقهم في التربية والتعليم ، القاهرة، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ ، ص ص ٧–٨.

عماد محمد عطية : دور مؤسسات المجتمع المدني فى حل بعض المشكلات المدرسية ، مجلة الثقافة والتنمية ، السنة الخامسة ، العدد ١١ ، أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ٦٨.

عزة نادى عبد الظاهر: تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى مجال تأهيل المعوقين حركيا فى ضوء خبرات بعض الدول ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الفيوم ، ٢٠١٢ ، ص ٧٠ .

ماجد الفرا :التفكير الاستراتيجي لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية – آفاق وتحديات، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩.

مجلس الوزراء : واقع التعليم في مصر– حقائق وأراء ، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٦٨ ، مارس ٢٠١٣م ، ص ٨.

مجلس الوزراء– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ، فقر الأطفال بالقري الأكثر فقرا " موجز سياسات "،مركز العقد الاجتماعي ،٢٠١٤ ،ص٤.

محمد الأصمعي محروس : الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق ، ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨٧.

محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبى : منظمات المجتمع المدني – النشأة – الآليات – أوراق العمل وتحقيق الأهداف، الحوار المتمدن ، العدد٢٧٢٤ ، يوليو ٢٠٠٩ . متاح على الموقع : http//www.ahewar.eg/debate/show.art.asp3aid

محمد حسن العمايرة : مبادئ الإدارة المدرسية ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٢، ص ١٢٢ .

محمد سيد فهمي : التأهيل المجتمعي لذوى الاحتياجات الخاصة ، الإسكندرية، مكتبة دار الوفاء ، ط ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٨-١٩.

محمد شمس الدين: تأثير الفقر على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد ١٥، العدد ١، سنة ٢٠٠١، ص٣٠٦.

محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠٧، ص٤

مدحت محمد أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية فى مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٤م ، ص ص ٤٩ – ٥٠.

مصطفى عبد السميع محمد: قضايا تربوية معاصرة ، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٣.

منار محمد إسماعيل: صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، رسالة دكتوراة ، أصول تربية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ص٢-٣.

نجوى الفوال وآخرون : المشروع القومي لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٨ ، ص١٠.

وزارة التربية للتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ / ٢٠٣٠م ، ص ١٥ .

المراجع الانجليزية

Elizabeth Baris :" Nonprofit Organizations in a Democracy_in Nonprofit and Government , Collaboration and conflict , The Urban institute , Washington D ,2006 p p322-323 .

Jonathan Makuwira :" Non – Governmental Organizations(NGOs) and participatory Malawi , Current Issues in Comparative Education, Teacher collage , Colombia University, May , vol.6 , 2004 , p226 .

Mernnda , Daniel , Partnership : Adecode of Growthand change , The National Association of partners in Education , 2000 , p 201.

Michael Edwards : " Are NGOs overrated? Why and how to say " No" Current Issues in Comparative Educations , Teacher collage ,

Salim Nasr : "Arab Civil Societies and public Governance Reform Analytical Framework and overview " , a report submitted to a conference : Good governance for development in the Arab Countries, Dead Sea , Jordan ,6-7 February 2005 .Colombia University , The word bank publisher , vol 1 , 2002 , p 22